احزاب المعارضة الراديكالية (يوسي سريد) إلى طرح اقتراح على جدول اعمال الكنيست، طالب فيه بعدم تنفيذ اتفاق المناوبة، وسأل: «هل نسلم الحكم إلى زعران حيروت ؟» (**المصدر نفسه**). كذلك طرح بعض قادة الاحزاب الاخرى، علامات استفهام بشأن مصير الحكومة الحالية، على خلفية الوضع داخل حيروت (**المصدر نفسه**، ١٤/٣/١٩٨٦).

وكانت التعقيبات التي ادلى بها بعض قادة حزب الاحرار، اتسمت بالتشكيك «في جدوى استمرار الشراكة مع حركة حيروت»، على خلفية ما جرى داخل المؤتمر، وحذر هؤلاء من استمرار المماطلة من جانب قيادة حيروت، في المصادقة على قرار توحيد احزاب الليكود في حركة الليكود الجديدة بسبب ذلك. واعتبر بعضهم ان ما جرى هو بمثابة دفن لفكرة توحيد الليكود، على حد قوله (**المصدر نفسه**، ٢٤/٣/١٩٨٦).

وإلى جانب ردود الفعل الحزبية هذه، كان ما شهده المؤتمر من صراعات مجالاً رحباً للتحليل من جانب عدد من اساتذة علم الاجتماع والعلوم السياسية في الجامعات الاسرائيلية. واتسمت تلك التحليلات بالتطابق احياناً والتباين احياناً أخرى، بالنسبة إلى طبيعة الصراع الذي شهده المؤتمر الاخير، وبالنسبة إلى ابعاده وخلفياته. كذلك تناول عدد من المعلقين السياسيين، في الصحف الاسرائيلية، المؤتمر وطبيعة الصراع الذي جرى فيه وانعكاساته المحتملة على وضع حركة حيروت، وعلى مصير اتفاق المناوبة.

بالنسبة إلى طبيعة الصراع وخلفياته، تمحورت التحليلات بهذا الشأن حول ثلاث وجهات نظر: الاولى اعتبرته صراعاً طائفياً؛ والثانية صراعاً بين الاجيال، يطغى عليه العامل الايديولوجي؛ والثالثة صراعاً، مظهره طائفي وواقعه الاجتماعي طبقي.

يقول د. غابي فايمان، وهو محاضر في كلية علم الاجتماع في جامعة حيفا، ان ما جرى في مؤتمر حركة حيروت يمكن النظر اليه على انه صراع طائفي، اضيفت اليه عوامل اخرى. ويشرح د. فايمان وجهة نظره بقوله: «كان هناك وسيلتان لاصلاح الغبن الذي لحق باليهود الشرقيين على الصعيد السياسي: الاولى تمثلت في تشكيل حركة تامي التي كانت حزباً للطوائف الشرقية فقط، [والثانية] بالسيطرة على الاحزاب القائمة من الداخل». وما جرى في مؤتمر حيروت ـ من وجهة نظر د. فايمان ـ هو نتيجة اللجوء الى الوسيلة الثانية. ويرى د. فايمان ان حقيقة ان المؤسسة الكلاسيكية المسيطرة في حيروت كانت من الاشكنان، بينما الدعم الواسع للحركة كان من ابناء الطوائف الشرقية، يعود الى نجاح بيغن في اجتذاب واثارة التعاطف الشخصي إلى درجة معينة طمست الموضوع الطائفي. ولكن، «بغياب الاب»، عاد الموضوع الطائفي وانفجر، وبخاصة على خلفية المنافسة بين شامير (الاشكنازي)، من جهة، وليفي (الشرقي)، من جهة اخرى (**معاريف**، ١٤/٣/١٩٨٦).

لكن للبروفيسور يحزقيل درور رأي مخالف في هذا الموضوع. فهو يستبعد ان تكون الاحداث التي رافقت المؤتمر نتيجة «لانفجار طائفي». ويوضح نفيه للعامل الطائفي بقوله: «ليس ثمة حرب طوائف هنا. فالاحداث العاصفة هي نتاج انخراط شرائح جديدة في العمل السياسي، ولا ارى مكاناً للخشية من الصدام على اساس طائفي. فالبديل الاخطر، هو بقاؤها [الشرائح] خارج السياسة» (**المصدر نفسه**).

اما البروفيسور سامي سموحة، وهو محاضر في كلية علم الاجتماع في جامعة حيفا، فان كان يشارك د. فايمان في رؤيته للعامل الطائفي في الصراع، الّا انه يرى، أيضاً، ان الصراع هو صراع بين الاجيال، لا يخلو من البعد الايديولوجي. ويفسر مقولته بان معظم مؤيدي معسكر شامير ـ آرنس ينتمي الى معسكر الملتزمين، ايديولوجياً، بـ «ارض ـ اسرائيل الكاملة»، بينما لا وجود لمثل هذا الالتزام الايديولوجي في معسكر ليفي، تحديداً. ومن هذا التحديد لطبيعة الصراع او احد جوانبه، يخرج البروفيسور سموحة باستنتاج هام، وهو «اذا انتصر معسكر ليفي في نهاية الامر، فستكون لذلك نتائج ايجابية، لان المعسكر المتصلب من مؤيدي ' ارض ـ اسرائيل الكاملة ' سيضعف، ومن الممكن ان تصعد في حيروت قيادة اكثر براغماتية، [وبالتالي] فـ ' ارض ـ اسرائيل الكاملة ' لن تتصدر لوحدها الاهتمامات والهموم، بل، ايضاً، المشاكل الداخلية» (**المصدر نفسه**).

لكن المعلق السياسي، شلومو غروس، الذي يكتب في صحيفة «هآرتس» باسم فولص، لا يرى هذا